

الإجتهاد والفتوى

المحاضرة الثالثة

نهي الأمة رحمهم الله عن تقليدهم وشددوا في ذلك

مرادهم بهذا: أن من كان متأهلاً للفتوى والاجتهاد فلا يجوز له أن يقلد أحداً من الناس بل عليه أن يأخذ الأحكام من الأدلة مباشرة والأخذ من الأدلة هو الأصل

قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 3] وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [محمد: 33]، ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 32] ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: 132] وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7] قال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: 36]

إذا لم يكن الإنسان قادراً على أخذ الأحكام من الأدلة فإنه يراجع العلماء لقول الله عز وجل: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]

الأصل في التقليد: أن يكون لعالم موجود في زمان المقلد لأن الله قال: ﴿فَاسْأَلُوا﴾ [النحل: 43] والسؤال يقتضي وجود سائل ومسئول، يقتضي أن المقلد قد سئل

الفرع الأول: إذا كان المجتهد الميت قد أدركه المستفتي أو المقلد فسأله مباشرة ففي هذه الحال يجوز له أن يعمل بقوله لأنه قد امتثل الأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]

لأنه لم يوجد سؤال والتقليد إنما جاز في حال وجود السؤال لقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]

لأن هذا النقل لا بد أن يكون له ناقل وهذا الناقل إن كان مجتهداً عَمِلَ بفتوى ذلك المجتهد الناقل وإن لم يكن من أهل الاجتهاد فقد ينزل كلام الفقيه في غير مراده قد نجد بعض الكلمات التي يختلف مدلولها ما بين زمان وآخر، وما بين عرف واصطلاح واصطلاح آخر فمثلاً لو قال إمام: بأن التأمين عبادة يتقرب بها لله عز وجل ويقصد قول "آمين" بعد الفاتحة، وذلك الذي نقلت إليه الفتوى إنما أراد التأمين الذي فيه تعويض عند وقوع الخسائر فنزل كلام الإمام الأول في غير مراده. وهكذا وبالتالي لا يكون عمل هذا المقلد بفتوى المجتهد الميت على محلها فلا بد من أن تكون الفتوى في زمان المقلد ليعرف اصطلاحه ومراده

ذاك المجتهد الميت لم يعرف واقعة هذا المستفتي أو هذا المقلد الحاضر ولا يدري ما هو مقصوده ولا مراده وقد يكون في المسألة من الصفات أو الشروط أو العلل ما لا يتنبه له ذلك العامي فيأتي وينزل كلام الفقيه الأول على مسألته وهو لم يردّها لأن فيها هذا المأخذ الذي لا بد من الالتفات إليه

طائفة يرون أنه لا يجوز تقليد المجتهد الميت الذي لم يدركه المقلد

إذا كان المجتهد من زمان مغاير لزمان المقلد

تقليد الميت

نهى الأئمة رحمهم الله عن تقليدهم وشددوا في ذلك

تقليد الميث

طائفة قالوا: بأن المجتهد الميت فقيه عالم مجتهد، فجاز للعامي أن يأخذ بفتواه كما يأخذ بفتوى الفقيه الحي لأن ذلك الفقيه الميت قد يكون أعلم من الفقيه الحي

يمكن أن يُقال: بأن من لا يعرف مراد الأئمة بكلامهم ولا يعرف علل الأحكام لا يجوز له أن يأخذ بفتاوى أولئك المتقدمين التي لم يكن عارفاً بتنزيلها على مسألته إلا بنوع تأمل واجتهاد وهو ليس من أهله

عندما يقلّد عالماً في قول من أقواله ثم بعد ذلك تحدث له المسألة نفسها أو مثيلتها فهل عليه أن يلتزم بالفتوى الأولى؟ أو يجوز له أن ينتقل إلى غيرها؟

المعول عليه في هذا الباب: النظر في ظن العامي في قول الفقيه، هل يظن أنه هو شرع الله؟ فمتى غلب على ظنه أنه شرع الله فحينئذ يلزمه أن يعمل به ومتى غلب على ظنه أنه ليس شرعاً لرب العزة والجلال فلا يجوز له في هذه الحال

مسألة تتبع الرخص

الرخص على نوعين

رخص منسوبة إلى الشارع بحيث تكون استثناء من قاعدة عامة

هذه الرخص يجوز تتبعها والأخذ بها لأنها رخص منسوبة للشارع

مثلاً لما جاء في الحديث: «رخص في السلم» «رخص في العرايا» ونحو ذلك من الأحاديث التي فيها ترخيص فيجوز للإنسان أن يتتبع هذه الرخص متى انطبقت عللها وأوصافها على مسألته، وقد قال النبي ﷺ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»

رخص منسوبة إلى المجتهدين بحيث يأخذ بأقوال بعض المجتهدين التي تتوافق معه ويظن أنها تحقق مراده ورغبته

هذه الرخص لا يجوز تتبعها والأخذ بها لأنه حينئذ لم يأخذ بقول الفقيه لأنه يظن أنه شرع الله وإنما أخذ بقول الفقيه لأنه يوافق رغبته وهواه وبالتالي يكون ممنوعاً منه لأن العبد المكلف ممنوع من اتباع الهوى قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: 26]

لا يأثم المقلد متى أخذ بالقول المعتبر الذي يغلب على ظنه أنه شرع رب العزة والجلال حتى ولو وجد المسألة من يمنع من مثل ذلك القول

مثال هذا: عندما عامي سأل عالماً عن مسافة القصر فأفتاه بأن مسافة القصر أربعون كيلو على أحد الأقوال في هذه المسألة فعمل بقول ذلك العالم لأنه يظن أنه شرع الله ويظن أن هذا المفتي أرجح من غيره في باب الفتوى، غير هذا الفقيه يرون أنه لا يجوز قصر الصلاة وأنه لا تصح الصلاة في هذا المقدار من الأسفار وبالتالي يؤثّمون من فعل ذلك لكنهم يعذرون من عمله بعد اجتهاد غلب على ظنه أو بعد أخذه من مجتهد غلب على ظنه أن قوله هو الموافق لشرع رب العزة والجلال

هناك أنواع من المأكولات مثل الضبع، الضفدع، الفيل قد يقول بها بعض الفقهاء ويمنعها آخرون فالذين يمتنعون من هذه المأكولات لا يؤثّمون المجتهد الذي يرى جوازها ولا يؤثّمون من يقلده

هل يجوز للإنسان أن يقتدي في الصلاة بمن يخالفه في المذهب؟

المخالفة في المذهب على ثلاثة أنواع:

مخالفة في المذهب بأمر يتعلق بالعبادة في داخلها يرى أنه مبطل

مثال: الجمهور يرون أن الطمأنينة في الصلاة ركن من أركانها لا تصح الصلاة إلا به لحديث المسيء في صلاته وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: بأنه ليست الطمأنينة من أركان الصلاة فلو وجد حنفي يصلي بدون طمأنينة وصلاته صحيحة لكن لو صلى خلفه من يرى أن الطمأنينة ركن في الصلاة فحينئذ لن يؤدي ذلك المأموم صلاةً بطمأنينة ومن ثم نقول: لا تقتدي به إلا إذا كان يطمئن في صلاته

المخالفة في المذهب على ثلاثة أنواع:

الاختلاف في مناط الحكم مع الاتفاق في الحكم فحينئذ لا يصح الاقتداء بالمخالف

أن يكون الاختلاف في الحكم وفي هذه الحال تصح الصلاة خلف المخالف في المذهب

مثال: من نواقض الوضوء خروج الريح فإذا وجد اثنان جالسين في محل فخرج الريح من أحدهما وكل منهما يظن أن الريح خرج من صاحبه ثم حضرت الصلاة لو صلى كل واحدٍ منهم لوحده صحت صلاته ولا يجوز لأحدهما أن يقتدي بالآخر لأن الاختلاف هنا في مناط الحكم هم متفقون على أن خروج الريح ناقضٌ للوضوء وبالتالي يرون أنه لا يصح الاقتداء بالمخالف في هذه الحال فكلٌ منهما يرى بطلان صلاة صاحبه

مثال: شخصٌ يرى أن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء، وكان الإمام قد أكل لحم الجوز ثم صلى والإمام يرى أن أكل لحم الجوز لا ينقض الوضوء فحينئذٍ يجوز للثاني أن يصلي خلفه لأن الاختلاف هنا ليس في أمر داخل الصلاة يرى أنه مبطلٌ لها وليس في مناط الحكم وإنما في الحكم نفسه وبالتالي يجوز الاقتداء بالمخالف في المذهب

في هذه الحال يجوز نقض حكم المخالف لأنه قد خالف دليلاً قطعياً لا مساعً للاختلاف معه

مسائل الخطأ فيها يخالف الدليل القطعي

مثال: لو وجد قاضٍ حكم بإبطال عقدٍ على امرأةٍ قد طُلقت قبل الدخول بها بناءً على أنها تزوجت في العدة قالت: أنا طُلقت قبل الدخول بي وبالتالي كيف تُبطلون العقد الثاني؟ قال القاضي: هذا عقد نكاحٍ في مدة العدة فيبطل العقد فنقول: هذا الكلام مخالفٌ مخالفةً قطعيةً لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: 49] فحينئذٍ نقول: هذا الحكم القضائي مخالفٌ لدليل قاطعٍ فيجب نقضه

أن تكون المخالفة في مناط الحكم

مناط الحكم أمرٌ واقعٌ في الخارج فإذا كان النفي والإثبات الذي حكم به القاضي الأول يُعلم خطؤه قطعاً ففي هذه الحال يُنقض حكم القاضي

مثال: ما لو حكم القاضي بناءً على شهادة الشهود رأينا أن هذا الحكم خطأً بناءً على أن الشهود نعلم أنهم غير ثقاتٍ فبالتالي يسوغ نقض هذا الحكم القضائي ومثله ما لو كانت الشهادة غير موصلة

لا يجوز شرعاً نقض ذلك الحكم

لو كان الاختلاف في الحكم الاجتهادي

مثال: ما لو حكم القاضي بإثبات الشفعة للجار كما هو مذهب الحنفية فهل يجوز لنا إذا كنا نرى أن الجار لا شفعة له أن ننقض هذا الحكم القضائي؟ نقول: ما نراه خطأً هنا ليس خطأً قطعياً بناءً على دليل قطعيٍّ وليس الخطأ في مناط الحكم وإنما المخالفة في ذات الحكم وبالتالي لا يجوز نقض حكم القاضي الذي يكون كذلك

الأحكام التي أرى خطأها وبطلانها ثلاثة أنواع:

لو رجع المفتي العالم عن قوله السابق فحينئذٍ أحكامه القضائية وفتاواه السابقة على ما هي عليه وأما المسائل الجديدة التي تُعرض عليه في المستقبل فيحكم فيها بالاجتهاد الجديد الذي توصل إليه

تغيير مذهب
الفقيه
المجتهد

أسباب تغيير
الفتوى

لتغيير ترجيحه في
القاعدة الأصولية

كان يرى أن مفهوم المخالفة ليس بحجة فرأى بعد ذلك حججه يترتب عليه عددٌ من الاستدلالات وبالتالي قد يتغير اجتهاده في مسائل عديدة

لتغيير حكم الفقيه
للحديث النبوي
صحةً وضعفًا

فإذا كان يرى تصحيح الحديث ثم ظهرت له علةٌ في الحديث فحينئذٍ ما بناه على الحديث السابق من الأحكام فإنه سيغير اجتهاده فيه بناءً على ما وصل إليه من وجود العلة التي في ذلك الخبر

أن يكون الحكم
مُنَاطًا بمعنى فيتغير
ذلك المعنى

كما لو كان عندنا حكمٌ متعلقٌ بالأعراف فحينئذٍ يتغير اجتهاد الفقيه بناءً على تغيير العرف

مثال: مقدار نفقة الوالد على ولده أو الزوج على زوجته يختلف باختلاف أعراف الناس فإذا كان يرى أن النفقة بمقدار معين بناءً على العرف الموجود فتغيير العرف فحينئذٍ سيغير المجتهد اجتهاده في تلك المسألة لأن الحكم مبنيٌّ على العرف وقد تغير العرف ومثله الأحكام المبنية على المصالح قد يتغير معامل المصلحة وبالتالي يغير الفقيه اجتهاده في هذه المسائل

القياس على
المسائل التي
فيها فتوى ليس
من شأن المقلد

على الأخرى

لعدم أهليته لمعرفة مأخذ الحكم فعندنا أي حكمٍ أو أي فتوى لها علةٌ ووصفٌ يُنَاط الحكم به ولها شروطٌ وموانعٌ فالعامي عندما يذهب إلى الفقيه ويسأله عن مسألته يقول له: يجوز اقض هذه الصلاة، لا يعرف المعنى وإن عرفه لا يعرف ما قد يعارضه من العلل الأخرى ولا يعرف الشروط ولا يعرف الموانع وإن عرفها لم يستطع تطبيقها وكثيرٌ من المسائل يأتي بعض العامة وقيس على مسائل فيها فتوى وتكون المسألتان مختلفتين لا يصح أن يُبنى حكم إحدهما على الأخرى

الفتاوى العامة التي يُطلقها الفقيه أو في الوسائل العامة أو مكتوبةً فإن الأصل أنها تدل على العموم والأصل دخول جميع الأفراد فيها وأنها لا تُعَلَّقُ بأمر منحصر في بلدٍ فالمفتي يلاحظ الأوصاف التي يتغير بها الحكم وبالتالي يشير إليها في فتواه ويذكرها من أجل أن يُميِّزَ مناط الحكم فَتَنَزَّلَ المسألة على محلها ولا تُنَزَّلَ على غيرها ولذلك ينبغي في الفتاوى العامة أن يلاحظ فيها التوجيه العام وألا يُقتصر على جواب السائل فقط

هل يجوز التقليد
مع اختلاف
البلدان؟

الفتاوى التي يقيدها الفقيه ببلدٍ أو وصفٍ أو عُرْفٍ فحينئذٍ تختص بما يوجد فيه ذلك العرف وذلك الوصف وذلك البلد وأغلب الأسئلة الفردية التي تكون بين السائل والمفتي تكون خاصة لا يصح قياس غير مسألة السائل عليها لأن المفتي والمجيب عندما أجاب إنما لاحظ حال ذلك السائل ولم يلاحظ حال غيره

مثلاً: لو جاء السائل وسأل مسألةً فقال: شققتُ ثوب أخى فهل أدفع له قيمته؟ فإن كانت المسألة خاصةً فحينئذٍ تقول له: ادفع يجب عليك الضمان، وأما إذا كانت الفتوى عامةً فيلزمك أن تقدم بمقدمة في تحريم الاعتداء على الآخرين وأنه أمرٌ ممنوعٌ منه شرعاً

مثلاً في الطلاق يقول: طلقْتُ في زمن الحيض، عندما تكون المسألة عامةً تبتدئها بتحريم إيقاع الطلاق في زمن الحيض وبيان أن هذا من المحرمات ولا يجوز أن يطلق الرجل زوجته زمن الحيض وتقيم الدليل على ذلك مثلاً ثم بعد ذلك قد تجيب وقد ترى أن الجواب قد يجزئ الناس على هذا العمل فبالتالي تطلب من المستفتي أن يراجعك بخصوصه لتكون فتوى خاصةً

التفرقة في جواب المفتي بين المسألة

قبل وقوعها

فقبل الوقوع يُجعل ذلك المستفتي في بر الأمان بعيداً عن المجاوزة في هذا الباب

بعد الوقوع

بينما المسألة بعد وقوعها تجيبه بما يخلصه مما وقع فيه من الورطات

وظيفة الفقيه أن يحبب الخلق في الله ويحبب الله في الخلق أن يعيد الناس إلى رب العزة والجلال بالتوبة والإنابة إليه سبحانه وتعالى يرشدهم إلى كيفية التخلص من ذلك الذنب ومن آثار الذنب

الفقيه إذا أغلق على الناس باباً يظنون حاجتهم فيه أن عليه ثلاثة أمور:

التمهيد لذلك بالممهّدات المناسبة ليُقبل هذا الحكم

أن يبين الآثار والحكم المترتبة على قفل هذا الباب.

أن يُرشد العباد إلى طريق آخر يتمكنون من سد حوائجهم به

لما جاء بلال بنوعٍ جيدٍ من التمر قال له النبي ﷺ: «كل خير هكذا؟» قال: لا إننا نبتاع الصاع من هذا بالصاعين من تمر الجمع، فقال النبي ﷺ: «أوه، أوه، عين الربا بع التمر الجنيب أو الجمع بدراهم واشترِ بتلك الدراهم هذا التمر» فأرشده إلى طريق تحقيق مقصوده بما يجعله يسلم من الإثم والمؤاخذه في هذا الباب

أحوال المستفتين

يستفتي من أجل أن يحتج بالفتوى لا للعمل بها

تحقيق أمره الديني لا سلامة ذمته الأخروية

فلا بد أن يُعطى من الخطاب بما يتناسب مع مقصده ونيته في هذا الجانب من الوعظ والتذكير بالله عز وجل والأمر بالاستعداد ليوم المعاد ونحو ذلك

إذا غلب على ظن الفقيه تحايله في الحكم الشرعي وبالتالي ما يفتيه في مسألته لئلا يتخذها سُلماً لتحقيق أغراضه

يتحايل في الحكم الشرعي لتحقيق أغراضه ومقاصده المخالفة لمقاصد الشرع

مثلاً: السفر بالأخت من الرضاعة، الأخت من الرضاعة يكون الإنسان محرماً لها، لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ﴾ [النساء: 23] لكن إذا كان ذلك الرجل غير مأمون وقد عُرِفَ بالفسق وعدم التزام أحكام الشرع ففي هذه الحال يمتنع الفقيه من فتواه في هذه المسائل لئلا يتخذها سُلماً لمخالفة المقصد الشرعي بسفره بها ثم تخليه بها

الترفُّق مع الناس في الخطاب

حتى ولو أفتيت بالمنع أن تترفق معه بالخطاب

جاء شاب يستأذن النبي ﷺ في فعل الفاحشة فقال له: «هل ترضاه لأمك؟ هل ترضاه لأختك؟ هل ترضاه لقرابتك؟» قال: لا، قال: «فكذلك الناس لا يرضونه» فخاطبه بما يعرفه بأسلوبٍ فيه رِفْقٌ ولينٌ ليكون هذا ادعى لقبوله للحكم الشرعي

بعض الفقهاء يقول: بأن المُقَدِّم على الطاعة التائب من المعصية يُرَقِّق له في الخطاب ويُخاطب للترغيب وأما المُعْرِض عن الطاعة المُقْبِل على المعصية فإنه يخوِّف بالله عزَّ وجلَّ ويُحذِّر من سوء العاقبة دنيا وآخرةً ليُخاطب كل إنسان بما يناسبه

الخطاب الشرعي ينبغي أن يتضمن التخويف من الله والطمع في فضله والتحذير من أمور الآخرة والتحذير من العقوبات الدنيوية لأنك ما تعطيهما الأحكام مجردة وإنما تخاطبهم بما يحرك ضمائرهم وقلوبهم إلى الله جلَّ وعلاً